

29/10/2013

افتتح منتدى الشفافية السابع وشدد على دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

الحجرف: لا تنمية من دون ترسيخ قيم النزاهة لدى الطلبة

المنش: إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد إحدى ثمار توجيهات الأمير  
كتب - عبدالله صاهود:

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي د. نايف الحجرف أن رعاية سمو الامير الشيخ صباح الأحمد للمنتدى السابع الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية لها دلالة واضحة على دعم القيادة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني المعنية التي تساهم مع الجهود الرسمية في مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة"

وقال إن ما يعطي المنتدى أهمية هذا العام هو العنوان الذي تم اختياره وهو "حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة" بما يؤكد على أهمية ان تنسم المنظومة التعليمية بالنزاهة والشفافية" كما نقل الحجرف تحيات راعي المنتدى صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وتمنيات سموه بالنجاح والتوفيق لأعمال المنتدى.

جاء ذلك في حفل افتتاح "منتدى الكويت للشفافية" السنوي في دورته السابعة صباح امس" والذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية برعاية سمو الامير الشيخ صباح الأحمد، تحت شعار " حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة " وذلك بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والمختصين من الكويت وعدد من الدول العربية والمنظمات الاقليمية والدولية.

واضاف أنه إذا لم تتخذ اي خطة تنموية طموحة من التعليم انطلاقة وركيزة فلن تكن قادرة على تحقيق اهدافها، مشدداً على أهمية غرس مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في سن مبكر في نفوس الطلبة في مختلف المدارس والجامعات، لاسيما أن النزاهة هي ليست دروساً تعلم بل هي مبادئ وقيم تكتسب من خلال الممارسة اليومية وتكاتف وتتضافر جهود رسمية ومجتمعية سواء في المدرسة او الأسرة وايضا لوسائل الاعلام دور في تعزيز تلك المفاهيم.

وأكد الحجرف ان توصيات المؤتمر ستكون قيمة مضافة تعين القائمين على التعليم العام والعالي لاتخاذ كل ما من شأنه تطوير منظومة التعليم في الدولة.

وقال: استوقفتني عنوان المنتدى، لافتا الى ان علماء الادارة هم أول من سارع لتبني مفاهيم الحوكمة لمعالجة الكثير من اوجه القصور والخلل الذي اصاب ادارات كثيرة من المؤسسات المالية في اعقاب الازمات الاقتصادية، مضيفاً أنه إذا كانت الحوكمة في اطارها العام ومبادئها الاساسية هي فن الادارة الرشيدة فأنني متأكد من اتفاقكم على أن الادارة الرشيدة هي اساس النجاح لاي عمل بغض النظر عن مجاله.

واشار الى أنه فيما يتعلق بالتعليم فان الحوكمة في هذا المجال تتركز بضمان وجود آليات واضحة لاتخاذ القرار التربوي او التعليمي تتضمن رؤية واهداف يتم على ضوئها اتخاذ قرارات تنفيذية تترجم تلك الرؤية على ارض الواقع لتحقيق الاهداف المرجوة، وعليه وفي هذا الصدد ولضمان تفعيل مبادئ الحوكمة تم اعادة هيكلة اتخاذ القرار في وزارة التربية في الكويت بحيث يكون المجلس الاعلى للتعليم هو الجهة العليا المنوط بها اتخاذ القرارات التي تؤثر على المنظومة التربوية والتعليمية في الدولة حيث يكون دور وزارة التربية هو تنفيذ هذه القرارات في حين يكون دور المركز الوطني لتطوير التعليم رقابيا يضمن تنفيذ وزارة التربية لقرارات المجلس الاعلى للتعليم برفع تقارير دورية بذلك.

وأردف أن وجود المثلث التنظيمي وهو المجلس الاعلى للتعليم ووزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم سهل على ايجاد إدارة رشيدة من حيث اتخاذ القرار ومتابعة متطلباته، مؤكداً أن المجلس الاعلى للتعليم هي الجهة المناطة بمراقبة التربية والقرارات التعليمية التي تصدرها وزارة التربية، كما ان المركز الوطني للتعليم يرفع تقارير دورية الى المجلس.

من جانبه قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، المستشار عبدالرحمن النمش، أن الهيئة مازالت في استكمال بناء مراحلها لأنها تمثل إحدى ثمار توجيهات سمو امير البلاد لمكافحة الفساد، مشيراً إلى ان مشاركتنا بهذا المنتدى تهدف الى تشجيع المنظمات والهيئات لمكافحة الفساد والوقاية منه وايضا ايجاد التدابير من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني وتوسيع دوره لمكافحة الفساد ومجاريته حيث ان المشرع الكويتي حثنا في المادة 21 من قانون الهيئة على التعاون لنشر النزاهة والمواطنة الصالحة واعداد برامج توعوية خاصة وايضا تعاون دور العبادة لما لها من دور كبير لا يصال قيمة النزاهة بل تمتد لتؤدي دوراً في غرس المزيد من الشفافية والنزاهة للطلبة خصوصا صغار السن لايجاد جيل جديد يتمتع بالحصانة ضد الفساد.

ومن ناحيته اشاد مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أركان السيلاني بالجهود المبذولة في الكويت خلال الفترة الماضية من أجل ارساء المزيد من الأسس اللازمة لتفعيل التوجه نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة على مختلف المستويات.

واوضح السيلاني ان المنتدى يعقد في فترة مهمة من تاريخ الكويت والمنطقة العربية بشكل عام، موضحاً ان هناك طلباً واهتماماً نحو المزيد من المشاركة المجتمعية والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية، موضحاً أن جميع تلك الامور ذات علاقة جدلية بمسألة الفساد إذ ان الفساد ينتقص منها جميعاً وبضعفها ينتشر الفساد ويستشري.

وفي كلمته قال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي إنه هذا العام - وللمرة الأولى - نقيم منتدانا السنوي بعد أن تأسست "الهيئة العامة لمكافحة الفساد"، وهو مطلب استمرت جمعية الشفافية الكويتية بالمناداة به منذ المنتدى الأول الذي أقيم في يناير، 2007 بل منذ انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للجمعية في 2005/3/7 حيث نشأت الهيئة من خلال مرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ونحن بهذه المناسبة نقول

لسمو الأمير شكرا على الاستجابة لمطلب مهم في طريق إصلاح الأجهزة الحكومية, بعد أن تعثر صدور القانون في مجلس الأمة لسنوات عدة.

2013/10/28

## جريدة الوطن:

عبدالرحمن النمش: المشرع الكويتي حث على التعاون لنشر النزاهة والمواطنة الصالحة وغرس الشفافية

أركان السبلاني: المشاركة المجتمعية والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية مطلوبة ومهمة

صلاح الغزالي: نتطلع الى ان تتحول جهود مكافحة الفساد الى عمل مؤسسي ممنهج وفق خطة استراتيجية

كتبت مرفت عبد الدايم:

افتتح وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف «منتدى الكويت للشفافية» السنوي في دورته السابعة الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، تحت شعار «حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» وذلك بالتعاون مع المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والمختصين من الكويت ومن عدة دول عربية ومنظمات اقليمية ودولية في الجلسات العلمية للمنتدى.

وقال الحجرف ان علماء الادارة هم اول من يسارعون لتبني مفاهيم الحوكمة لمعالجة الكثير من اوجه القصور والخلل الذي اصاب ادارات كثيرة من المؤسسات المالية في اعقاب الازمات الاقتصادية، وزاد: وان كانت الحوكمة في اطارها العام ومبادئها الاساسية هي فن الادارة الرشيدة فاني متأكد من اتفاقكم بان الادارة الرشيدة هي اساس النجاح لأي عمل بغض النظر عن مجاله.

واشار الوزير الحجرف الى ان الحوكمة المتعلقة بالتعليم تتركز بضمان وجود آليات واضحة لاتخاذ القرار التربوي او التعليمي وتضمن بذل رؤية واهداف ويتم اتخاذ قرارات تنفيذية تترجم تلك الرؤية على ارض الواقع لتحقيق الاهداف المرجوة.

وأضاف أنه لضمان تفعيل مبادئ الحوكمة فقد تمت اعادة هيكلة اتخاذ القرار في وزارة التربية بالكويت بحيث يكون المجلس الاعلى للتعليم هو الجهة العليا المنوط بها اتخاذ القرارات التي تؤثر على المنظومة التربوية والتعليمية في الدولة.

واوضح الحجرف ان اختيار التعليم موضوعا للمنتدى له دلالاته الهامة، مشيرا الى ان الاصلاح بمفهومه الشامل ينطلق ويركز على اصلاح المنظومة التعليمية، مشددا على أنها الاساس في ترسيخ وتعزيز المفاهيم السلمية في نفوس الطلبة بجميع المراحل.

وقال انه يأتي في مقدمة تلك المفاهيم مفاهيم الشفافية والنزاهة التي تكتسب ولا تتعلم، مؤكدا ان المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة المناطة بمراقبة التربية والقرارات التعليمية التي تصدرها الوزارة، كما ان المركز الوطني للتعليم يرفع تقارير دورية الى المجلس.

من جانبه قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، المستشار عبدالرحمن النمش، ان الهيئة مازالت باستكمال بناء مراحلها لانها تمثل احدى ثمار توجيهات سمو امير البلاد لمكافحة الفساد، مشيرا الى ان مشاركتنا بهذا المنتدى تهدف الى تشجيع المنظمات والهيئات لمكافحة الفساد والوقاية منه وايضا ايجاد التدابير من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني وتوسيع دوره لمكافحة الفساد ومحاربتة؟

وأضاف النمش ان المشرع الكويتي حث في المادة 21 على التعاون لنشر النزاهة والمواطنة الصالحة واعداد برامج توعوية خاصة وايضا تعاون دور العبادة لما لها من دور كبير لا يصلح قيمة النزاهة بل تمتد لتؤدي دورا في غرس المزيد من الشفافية والنزاهة لابنائنا الطلبة خصوصا صغار السن لايجاد جيل جديد يتمتع بالحصانة ضد الفساد.

ومن ناحيته اشاد مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أركان السبلاني بالجهود المبذولة في الكويت خلال الفترة الماضية من أجل ارساء المزيد من الأسس اللازمة لتفعيل التوجه نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة على مختلف المستويات.

واوضح السبلاني ان المنتدى ينعقد في فترة هامة من تاريخ الكويت وتاريخ المنطقة العربية بشكل عام، موضحا ان هناك طلبا واهتماما نحو المزيد من المشاركة المجتمعية والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية.

وأضاف: ندعم مبادرات لتعزيز النزاهة في قطاع اكثر عرضة للفساد او ذات اولوية بالنسبة لجهود التنمية ومنها على سبيل المثال قطاع التعليم، وايضا نوفر مساعدة فنية متخصصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية في المنطقة العربية او تمر بظروف تجعل من مكافحة الفساد اكثر حساسية بالنسبة لاستقرارها.

وفي كلمته قال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي ان المسؤولية المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة مهمة تحمّلها جمعية الشفافية الكويتية طوعا، الى جانب عدد من الجهود الفردية هنا وهناك ومساندة لمساعي الجمعية من جانب جمعيات نفع عام.

وأضاف الغزالي الى أنه وبعد تأسيس الهيئة، فإن أعضاء الجمعية يتطلعون الى ان تتحول جهود مكافحة الفساد الى عمل مؤسسي ممنهج وفق خطة استراتيجية، مشيراً الى ان المسؤولية باتت على الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالدرجة الأولى، والناس تنتظر منها الكثير. ولفت الى ان جمعية الشفافية الكويتية، ستستمر في الدفع نحو استكمال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشيراً الى ان هذا يشمل ضرورة اقرار وتعديل عدد من القوانين، وهي اصدار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام، واصدار قانون حق الاطلاع والمعني بحرية الوصول الى المعلومات، واصدار وتعديل قوانين أخرى، ومنها: اصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية، وتعديل قانون المناقصات العامة، وغيرها. وقال الغزالي ان المنتدى يسلط الضوء على «نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» تماشياً مع أهداف الجمعية الرامية الى تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد وتحقيق الاصلاح المنشود في جميع قطاعات الدولة وبما يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة في هذا المجال، ويهدف الى تشجيع المعنيين على اتخاذ خطوات أكثر تأثيراً لتعزيز نزاهة قطاع التعليم وتقوية دوره في اشاعة قيم النزاهة وذلك من خلال تعريف المشاركين على معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة في هذا القطاع الهام، وسبل تعليم هذه المعايير، بمضامينها الأوسع، للطلاب والشباب

## جريدة القبس:



منتدى الكويت للشفافية ناقش  
حوكمة التعليم:

### إعادة هيكلة اتخاذ القرار في «التربية»

الحجرف يلقي كلمته في افتتاح  
المنتدى

تم النشر في 28/10/2013  
لؤي شعبان

أكد وزير التربية وزير التعليم

العالي د. نايف الحجرف أن الحوكمة في مجال التعليم تركز على ضمان وجود آليات واضحة لاتخاذ القرار التربوي أو التعليمي، لترجم الرؤية العامة على ارض الواقع لتحقيق الأهداف المرجوة.

وقال الحجرف ان وزارة التربية، وبهدف ضمان تفعيل مبادئ الحوكمة، أعادت هيكلة اتخاذ القرار، بحيث يكون المجلس الاعلى للتعليم هو الجهة العليا المنوط بها اتخاذ القرارات التي تؤثر في المنظومة التربوية والتعليمية في الدولة، فيما يكون دور وزارة التربية هو تنفيذ هذه القرارات، ويناظر بالمركز الوطني لتطوير التعليم مهام رقابية، بحيث يضمن تنفيذ وزارة التربية لقرارات المجلس الاعلى للتعليم، عبر رفع تقارير دورية بذلك.

جاء ذلك في حفل افتتاح «منتدى الكويت للشفافية» السنوي في دورته السابعة الذي تنظمه جمعية الشفافية برعاية سامية من سمو أمير البلاد، تحت شعار «حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» وذلك بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والمختصين من الكويت ومن عدة دول عربية ومنظمات إقليمية ودولية في الجلسات العلمية للمنتدى.

مثلت تنظيمي

وأشار الحجرف الى ان وجود المثلث التنظيمي، وهو المجلس الاعلى للتعليم ووزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم، سهل من عملية ايجاد ادارة رشيدة في الوزارة من حيث اتخاذ القرار ومتابعة متطلباته.

وقال الحجر في كلمته: استوقفني عنوان المنتدى فعلماء الإدارة هم أول من سارع لتبني مفاهيم الحوكمة لمعالجة الكثير من أوجه القصور، والخلل الذي أصاب إدارات كثيرة من المؤسسات المالية في أعقاب الأزمات الاقتصادية.

واعتبر ان اختيار التعليم موضوعا للمنتدى في دورته السابعة له دلالاته المهمة، حيث ان الإصلاح بمفهومه الشامل ينطلق، بل ويركز على اصلاح المنظومة التعليمية، فهي الأساس في ترسيخ وتعزيز المفاهيم السليمة في نفوس الطلبة بجميع المراحل، وتأتي في مقدمة تلك المفاهيم مفاهيم الشفافية والنزاهة، التي تكتسب ولا يتم تعليمها.

#### مشاركة تشجيعية

بدوره، قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، المستشار عبدالرحمن النمش، ان مشاركة الهيئة في المنتدى تهدف الى تشجيع المنظمات والهيئات لمكافحة الفساد والوقاية منه، وأيضا إيجاد التدابير من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني وتوسيع دوره لمكافحة الفساد ومحاربتة.

وذكر النمش ان المشرع الكويتي حثنا في المادة 21 على نشر النزاهة والمواطنة الصالحة وإعداد برامج توعوية خاصة، وبالتعاون مع دور العبادة لما لها من دور كبير في إيصال قيمة النزاهة، بل تمتد لتؤدي دورا في غرس المزيد من الشفافية والنزاهة لدى الطلبة، خصوصا صغار السن، لإيجاد جيل جديد يتمتع بالحصانة ضد الفساد.

#### مساواة و عدالة

من جهته، قال مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أركان السبلاني، ان المنتدى ينعقد في فترة مهمة من تاريخ الكويت وتاريخ المنطقة العربية بشكل عام، موضحا ان هناك طلبا نحو المزيد من المشاركة المجتمعية والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية، مشيرا الى أن جميع تلك الأمور ذات علاقة جدلية بمسألة الفساد، إذ ان الفساد ينتقص منها جميعا، وبضعفها ينتشر ويستشري.

وأوضح أن تعليم النزاهة هو قيمة أساسية لا بد منها لتحقيق المواطنة الصالحة الجيدة، ولترسيخ ما يلزم من قيم وسلوكيات لدى أفراد المجتمع.

#### جهود تطوعية

أما رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي، فقال: في هذا العام - وللمرة الأولى - نقيم منتدانا السنوي بعد أن تأسست «الهيئة العامة لمكافحة الفساد»، وهو مطلب استمرت جمعية الشفافية تنادي به منذ المنتدى الأول، الذي أقيم في يناير 2007، بل منذ انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للجمعية في 7 مارس من عام 2005، حيث نشأت الهيئة من خلال مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وأشار الغزالي إلى ان المسؤولية المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة مهمة تحملتها جمعية الشفافية طوعا، إلى جانب عدد من الجهود الفردية ومساندة لمساعي الجمعية من جانب جمعيات نفع عام، والآن، وبعد تأسيس الهيئة، فإن أعضاء الجمعية يتطلعون إلى أن تتحول جهود مكافحة الفساد من جهود تطوعية، ومساعد فردية تزداد وتقل بين فترة وأخرى، إلى عمل مؤسسي ممنهج وفق خطة استراتيجية.

تحت شعار «حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة»

الحجرف: الرعاية السامية لمنتدى الشفافية دعم لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

كتب غانم السليمانى|



أكد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايف الحجرف ان الرعاية السامية لصاحب السمو امير البلاد للمنتدى السابع الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية لها دلالة واضحة على دعم القيادة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني التي تساهم مع الجهود الرسمية في مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة. وأوضح الحجرف في حفل افتتاح المنتدى الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية تحت شعار «حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والمختصين من الكويت ومن عدة دول عربية ومنظمات إقليمية ودولية في الجلسات العلمية للمنتدى، أوضح ان «ما يعطى المنتدى أهمية هذا العام هو العنوان الذي تم اختياره ما يؤكد أهمية ان تتسم المنظومة التعليمية بالنزاهة والشفافية.»

وذكر ان اي خطة تنموية طموحة إذا لم تتخذ من التعليم انطلاقة وركيزة فلن تكن قادرة على تحقيق اهدافها مشددا على أهمية غرس مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في سن مبكر في نفوس الطلبة. وأكد الحجرف أن توصيات المؤتمر ستكون قيمة مضافة تعين القائمين على التعليم العام والعالي لاتخاذ كل ما من شأنه تطوير منظومة التعليم في الدولة، قائلا «إن علماء الإدارة هم أول من سارع لتبني مفاهيم الحوكمة لمعالجة الكثير من أوجه القصور والخلل الذي أصاب إدارات كثيرة من المؤسسات المالية في أعقاب الأزمات الاقتصادية، وإن كانت الحوكمة في أطارها العام ومبادئها الأساسية فن الإدارة الرشيدة فإنني متأكد من اتفاقكم بأن الإدارة الرشيدة هي أساس النجاح لأي عمل بغض النظر عن مجاله.» وأشار إلى أن «الحوكمة في التعليم تتركز في ضمان وجود البيات واضحة لاتخاذ القرار التربوي او التعليمي، وعليه وفي هذا الصدد ولضمان تفعيل مبادئ الحوكمة فقد تم إعادة هيكلة اتخاذ القرار في وزارة التربية في دولة الكويت بحيث يكون المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة العليا المنوط بها اتخاذ القرارات التي تؤثر على المنظومة التربوية والتعليمية في الدولة حيث يكون دور وزارة التربية هو تنفيذ هذه القرارات في حين يكون دور المركز الوطني لتطوير التعليم رقابيا يضمن تنفيذ وزارة التربية لقرارات المجلس الأعلى للتعليم برقع تقارير دورية بذلك.» و«اردف»: ان وجود المثلث التنظيمي وهو المجلس الاعلى للتعليم ووزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم سهل على ايجاد ادارة رشيدة من حيث اتخاذ القرار ومتابعة متطلباته»، موضحا أن «اختيار التعليم إذا كان موضوعا للمنتدى في دورته السابعة فإنه اختيار له دلالات المهمة حيث ان الإصلاح لمفهومه الشامل ينطلق بل ويركز على اصلاح المنظومة التعليمية فهي الاساس في ترسيخ وتعزيز المفاهيم السليمة في نفوس الطلبة بجميع المراحل ويأتي في مقدمة تلك المفاهيم مفاهيم الشفافية والنزاهة والتي تكتسب ولا تتعلم حيث ان هذا المنتدى يأتي كمثل لتضاصر الجهود الرسمية مع جهود المجتمع المدني لبلورة رؤية متطورة للدولة، تأكيدا على ايمان الدولة بدور مؤسسات المجتمع المدني وضرورة مشاركته في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة.» وأعرب الحجرف عن يقينه بأن «الحلقات النقاشية التي ستعقد في المنتدى وما سيخرج عنها من توجيهات ومقترحات سيساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة»، مؤكدا أن «المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة المنوطة بمراقبة التربية القرارات التعليمية التي تصدرها وزارة التربية، كما ان المركز الوطني للتعليم برقع تقارير دورية الى المجلس.» من جانبه، قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، المستشار عبدالرحمن النمش، «ان الهيئة ما زالت في إطار استكمال بناء مراحلها لانها تمثل احدي ثمار توجيهات سمو امير البلاد لمكافحة الفساد»، مشيرا الى ان «مشاركتنا في هذا المنتدى تهدف الى تشجيع المنظمات والهيئات لمكافحة الفساد والوقاية منه وايضا ايجاد التدابير من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني وتوسيع دوره لمكافحة الفساد ومحاربه حيث ان المشرع الكويتي حثنا في المادة 21 بالتعاون لنشر النزاهة والمواطنة الصالحة واعداد برامج توعوية خاصة وايضا تعاون دور العبادة لما لها من دور كبير لا يصال قيمة النزاهة بل تمتد لتؤدي دورا في غرس المزيد من الشفافية والنزاهة لابنائنا الطلبة خصوصا صغار السن لايجاد جيل جديد يتمتع بالحصانة ضد الفساد.»

من ناحيته، أشاد مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أركان السبلاني بالجهود المبذولة في الكويت خلال الفترة الماضية من أجل ارساء المزيد من الأسس اللازمة لتفعيل التوجه نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة على مختلف المستويات.

وأوضح السبلاني ان هناك اهتماما بالمزيد من المشاركة المجتمعية والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية»، لافتا إلى أن «المنتدى يتحدث عن نزاهة التعليم وتعليم النزاهة، وفيما يخص نزاهة التعليم يؤكد لنا أهمية التعليم بالنسبة لجهود التنمية وهو القطاع الذي من خلاله تتم تنمية القدرات

البشرية لأولئك الذين من المفترض بهم ان يقودوا جهود التنمية ومن دون نزاهة في هذا القطاع فإن النتائج المتحققة من خلاله تكون ضعيفة وبالتالي فإن نزاهة التعليم أمر ضروري لتحقيق التنمية.»

وذكر السبلاني ان «اهتمامنا بهذا الموضوع منبثق من اهتمامنا بالتنمية، وبرنامجنا يقوم على امور اساسية في المنطقة، منها انه يدعم تقييمات النزاهة ومكافحة الفساد بحيث يمكن من خلالها تحديد احتياجات اصلاح بشكل موضوعي بالاضافة الى انه يدعم اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تقديم التدريب والمشورة الفنية.»

وفي كلمته، قال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي «في هذا العام -وللمرة الأولى- نقيم منتدانا السنوي بعد أن تأسست الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وهو مطلب استمرت جمعية الشفافية الكويتية بالمناداة به منذ المنتدى الأول الذي أقيم في يناير 2007، بل منذ انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للجمعية في 7/ 3/ 2005م، حيث نشأت الهيئة من خلال مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 ونحن بهذه المناسبة نقول لحضرة صاحب السمو الأمير شكرا على تلك الاستجابة لمطلب مهم في طريق إصلاح الأجهزة الحكومية، بعد أن تعثر صدور القانون في مجلس الأمة سنوات عدة.»

وأضاف الغزالي: إن المسؤولية المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة مهمة تحملتها جمعية الشفافية الكويتية طوعا، إلى جانب عدد من الجهود الفردية هنا وهناك ومساندة لمساعي الجمعية من جانب جمعيات نفع عام، والآن، وبعد تأسيس الهيئة، فإن أعضاء الجمعية يتطلعون إلى أن تتحول جهود مكافحة الفساد من جهود تطوعية ومساعد فردية إلى عمل مؤسسي ممنهج وفق خطة استراتيجية، فالمسؤولية باتت على الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالدرجة الأولى، والناس تنتظر منها الكثير، ومجلس الأمناء في الهيئة أهل لذلك، وسيكون دور جمعية الشفافية الكويتية مساندا ومعاوننا للهيئة لتحقيق رسالتها السامية.

ولفت الى ان جمعية الشفافية الكويتية، ستستمر في الدفع نحو استكمال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشيرا الى ان هذا يشمل ضرورة إقرار وتعديل عدد من القوانين، وهي إصدار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام، وإصدار قانون حق الاطلاع والمعني بحرية الوصول إلى المعلومات، وإصدار وتعديل قوانين أخرى، ومنها: إصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية، وتعديل قانون المناقصات العامة، وغيرها.

وقال الغزالي: إن اهتمام المنتدى بحوكمة التعليم يأتي انطلاقا من الإيمان بضرورة العمل على وضع وتنفيذ برامج لتعليم النزاهة في جميع المراحل العمرية، وكذلك تعزيز النزاهة في مؤسسات التعليم العام والخاص بمختلف مراحلها، وذلك في سياق العمل على نشر وتفعيل قيم النزاهة وربطها بقيم الولاء والمواطنة، لافتا إلى ان «المنتدى يسلم الضوء على نزاهة التعليم وتعليم النزاهة تماشيا مع أهداف الجمعية الرامية إلى تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود في جميع قطاعات الدولة وبما يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة في هذا المجال، ويهدف إلى تشجيع المعنيين على اتخاذ خطوات أكثر تأثيرا لتعزيز نزاهة قطاع التعليم وتقوية دوره في إشاعة قيم النزاهة وذلك من خلال تعريف المشاركين على معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة في هذا القطاع المهم، وسبل تعليم هذه المعايير، بمضامينها الأوسع، للطلاب والشباب، حيث سيتم استعراض جانب من الممارسات الجيدة في هذا المجال ودور مختلف الأطراف المعنيين في اعتمادها .

### اللائحة التنفيذية... في الطريق

أعلن النمى أن العمل جار حاليا للانتهاء من صياغة اللائحة التنفيذية التي من شأنها تنظيم عمل الهيئة وانطلاقها في المراحل المقبلة فضلا عن الاهتمام بالجانب التوعوي والاعلامي والوقائي لاسيما الجانب الدولي كون الهيئة مرتبطة بمقومات دولية ترتبط بالمنظمات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد.

## جريدة الانباء:

جمعية الشفافية نظمت منتداهما السابع برعاية صاحب السمو تحت شعار «حوكمة التعليم: نزاهة التعليم والنزاهة»

الحجرف: تعزيز الشفافية والنزاهة كفكر وثقافة لدى الأفراد والمؤسسات

الثلاثاء 29 أكتوبر 2013 الأنباء

- الإصلاح بمفهومه الشامل ينطلق بل يركز على إصلاح المنظومة التعليمية فهي الأساس في ترسيخ وتعزيز المفاهيم السليمة في نفوس أبنائنا الطلبة في جميع المراحل الدراسية
- النمش: نتطلع إلى التثقيف واتخاذ التدابير اللازمة بجميع المستويات لحماية النزاهة والأمانة وتقوية الوازع بالنفوس

### آلاء خليفة

افتتح وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف «منتدى الكويت للشفافية» السنوي في دورته السابعة الذي تنظمه جمعية الشفافية برعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد تحت شعار «حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» وذلك بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والمختصين من الكويت ومن عدة دول عربية ومنظمات إقليمية ودولية في الجلسات العلمية للمنتدى.



وقال د.الحجرف في الكلمة التي القاها خلال المؤتمر: لقد استوقفني عنوان المنتدى، لافتا الى ان علماء الادارة هم أول من يسارع لتبني مفاهيم الحوكمة لمعالجة الكثير من اوجه القصور والخلل الذي اصاب ادارات كثيرة من المؤسسات المالية في اعقاب الازمات الاقتصادية.

وزاد: وان كانت الحوكمة في اطارها العام ومبادئها الاساسية هي فن الادارة الرشيدة فإنني متأكد من اتفاقكم معي ان الادارة الرشيدة هي اساس النجاح لاي عمل بغض النظر عن مجاله.

### مسيرة التعليم

واشار د.الحجرف انه فيما يتعلق بمسيرة التعليم فإن الحوكمة في هذا المجال تتركز في ضمان وجود آليات واضحة لاتخاذ القرار التربوي والتعليمي يضمن بذل الجهد اللازم في الدراسات والبحوث لتتبلور بذلك رؤية واهداف ليتم اتخاذ قرارات تنفيذية تترجم تلك الرؤية على ارض الواقع لتحقيق الاهداف المرجوة.

واضاف: وفي هذا الصدد ولضمان تفعيل مبادئ الحوكمة فقد تم اعادة هيكلة اتخاذ القرار في وزارة التربية بحيث يكون المجلس الاعلى للتعليم هو الجهة العليا المناط بها اتخاذ القرارات التي تؤثر على المنظومة التربوية والتعليمية في الدولة حيث يكون دور وزارة التربية هو تنفيذ هذه القرارات في حين يكون دور المركز الوطني لتطوير التعليم رقابيا يضمن تنفيذ وزارة التربية لقرارات المجلس الاعلى للتعليم برفع تقارير دورية بذلك الى المجلس.

وأردف د.الحجرف: ان وجود المثلث التنظيمي وهو المجلس الاعلى للتعليم ووزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم يعمل على ايجاد ادارة رشيدة من حيث اتخاذ القرار وتنفيذ ومتابعة تطبيقه، وبالتالي يكون هناك فصل بين متخذي القرار والمنفذ له وايضا يكون هناك فصل بين المنفذ للقرار والمقيم لنتائج التنفيذ وذلك رغبة من الدولة في ايجاد الاسلوب الامثل في الادارة الرشيدة وللناي بالقرارات التربوية والتعليمية من أن تكون هناك فردية تتأثر بالأشخاص.

واوضح انه اذا كان اختيار التعليم موضوعا للمنتدى في دورته السابعة فإنه اختيار له دلالة المهمة، حيث ان الاصلاح بمفهومه الشامل ينطلق بل يرتكز على إصلاح المنظومة التعليمية فهي الاساس في ترسيخ وتعزيز المفاهيم السليمة في نفوس ابنائنا الطلبة بجميع المراحل الدراسية المختلفة ويأتي في مقدمة تلك المفاهيم مفاهيم



الشفافية والنزاهة والتي تكتسب ولا تعلم، موضحا ان النزاهة والشفافية ليست منهجا دراسيا يدرس بل هي ايمان راسخ تترجمه قناعات ومبادئ وبتترجم على ارض الواقع سلوكا مجتمعيا نبيلًا تضافر به الجهود لضمان استمراره ودعمه، موضحا ان هذا المنتدى يأتي كمثال لتضافر الجهود الرسمية مع جهود المجتمع المدني لبلورة رؤية متطورة للدولة تأكيدا على ايمان الدولة بدور مؤسسات المجتمع المدني وضرورة مشاركته في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة وانني علي يقين ان الحلقات النقاشية التي ستعقد على مدى يومين القادمين وما سيخرج عنها من توجيهات ومقترحات سيساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة كفكر وثقافة لدى الافراد والمؤسسات على حد سواء.

من جهة اخرى، اكد د.الحجرف حرص الدولة على دعم وتعزيز الشفافية والنزاهة لاسيما ان هناك خطوات كثيرة تم اتخاذها في مجالات مختلفة كتوقيع الكويت على اتفاقية الامم المتحدة لمحاربة الفساد في 2003 وتصديق مجلس الامة عليها في 2006، كما ان صدور مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بانشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وتشكيل مجلس الادارة برئاسة المستشار عبدالرحمن النمش دليل على حرص الدولة على محاربة الفساد بجميع اشكاله.

### المجلس الأعلى للتعليم

وأكد ان المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة المناطة بمراقبة القرارات التعليمية التي تصدرها وزارة التربية، كما ان المركز الوطني للتعليم يرفع تقارير دورية الى المجلس. من جانبه، قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش ان الهيئة مازالت في مرحلة استكمال مقوماتها لأنها تمثل احدى ثمار توجيهات صاحب السمو الامير نحو ضرورة الاسراع في تنفيذ الاحكام والتشريعات لمكافحة الفساد، مشيرا الى ان مشاركته بهذا المنتدى تهدف الى تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد وتوعية افراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق اساليب الوقاية منه وايضا اتخاذ التدابير من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني بالتعريف بمخاطر الفساد وأثاره على المجتمع وتوسيع دوره في الانشطة المناهضة للفساد ومكافحته ومجاربته، لافتا الى ان المشرع الكويتي في قانون انشاء الهيئة حثنا في المادة 21 منه على التعاون مع المؤسسات المدنية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة وان نتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لاعداد برامج توعوية عامة تتعلق بنشاط الهيئة، بما يؤكد على ان المشرع ادرك اهمية المؤسسات التعليمية ودور العبادة في التعاون مع الهيئة في مكافحة الفساد نظرا لما لها من دور وطني في تشكيل الوعي وتثقيف الضمير لدى المواطن بقيمة النزاهة والشفافية على جميع المستويات.

واوضح اننا نتطلع الى التثقيف واتخاذ التدابير اللازمة بجميع المستويات لحماية النزاهة والامانة وتقوية النزاع بالنفوس من خلال الهيئة العامة لمكافحة الفساد والهيئات ذات الصلة لايجاد مجتمع خال من الفساد.

وقال النميش: لا احد يمكن ان ينكر انتشار ظاهرة الفساد في العديد من قطاعات المجتمع ولكن اخطرها هو تغلغل تلك الظاهرة في قطاع التعليم والذي يعتبر من اهم وسائل مكافحة الفساد، وبغيره لن يكون بالوسع محاربة الفساد والقضاء عليه، مؤكدا ان تعليم النزاهة لن يكون الا من خلال التعليم النزيه الذي يأخذ من الحوكمة التي تقوم على مرجعين اساسيين متلازمين هما مبدأ الشفافية والمشاركة وكلاهما يحتاج الى ارادة سياسية واجتماعية لتكريسهما.

من ناحيته، اشاد مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أركان السبلاني بالجهود المبذولة في الكويت خلال الفترة الماضية من أجل ارساء المزيد من الأسس اللازمة لتفعيل التوجه نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة على مختلف المستويات.

واوضح السبلاني ان المنتدى انعقد في فترة مهمة من تاريخ الكويت وتاريخ المنطقة العربية بشكل عام، موضحا ان هناك طلبا واهتماما نحو المزيد من المشاركة المجتمعية والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية، موضحا ان جميع تلك الامور ذات علاقة جدلية بمسألة الفساد اذ ان الفساد ينتقص منها جميعا وبضعفها ينتشر الفساد ويستشري. وادرف السبلاني قائلا: المنتدى يتحدث عن نزاهة التعليم وتعليم النزاهة، وفيما يخص نزاهة التعليم، يؤكد لنا اهمية التعليم بالنسبة لجهود التنمية وهو القطاع الذي من خلاله تتم تنمية القدرات البشرية لأولئك الذين من المفترض بهم ان يقودوا جهود التنمية ومن دون نزاهة في هذا القطاع فإن النتائج المتحققة من خلاله تكون ضعيفة وبالتالي فان نزاهة التعليم أمر ضروري لتحقيق التنمية.

وتابع قائلا: وفيما يخص تعليم النزاهة فهو قيمة اساسية لا بد منها لتحقيق المواطنة الصالحة الجيدة ولترسيخ ما يلزم من قيم وسلوكيات لدى افراد المجتمع ليطلعوا بأدوارهم سواء في حياتهم اليومية كمواطنين او كمسؤولين في مراكز المسؤولية في مختلف المستويات، موضحا انه من دون تعليم النزاهة سنخسر عنصرا هاما من عناصر التنمية، مؤكدا ان تعليم النزاهة ونزاهة التعليم لهما علاقة وطيدة بجهود التنمية وهو لب عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي ينتشر في اكثر من 177 مكتبا في دول العالم وايضا على المستوى الاقليمي، فتوجد لنا مكاتب في خمس مناطق بالعالم من بينهما المنطقة العربية.

## تعديل القوانين

وفي كلمته قال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي في هذا العام - وللمرة الأولى - نقيم منتدانا السنوي بعد أن تأسست «الهيئة العامة لمكافحة الفساد»، وهو مطلب استمرت جمعية الشفافية الكويتية بالمناداة به منذ المنتدى الأول الذي أقيم في يناير 2007، بل منذ انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للجمعية في 2005/3/7، حيث نشأت الهيئة من خلال مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ونحن بهذه المناسبة نقول لحضرة صاحب السمو الأمير شكرا على تلك الاستجابة لمطلب مهم في طريق إصلاح الأجهزة الحكومية، بعد أن تعثر صدور القانون في مجلس الأمة لسنوات عدة.

وأضاف الغزالي: ان المسؤولية المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة مهمة تحملتها جمعية الشفافية الكويتية طوعا، إلى جانب عدد من الجهود الفردية هنا وهناك ومساندة لمساعي الجمعية من جانب جمعيات نفع عام، والآن، وبعد تأسيس الهيئة، فإن أعضاء الجمعية يتطلعون إلى أن تتحول جهود مكافحة الفساد من جهود تطوعية، ومساع فردية تزداد وتقل بين فترة وأخرى، إلى عمل مؤسسي ممنهج وفق خطة استراتيجية، فالمسؤولية باتت على الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالدرجة الأولى، والناس تنتظر منها الكثير، ومجلس الأمناء في الهيئة أهل لذلك، وسيكون دور جمعية الشفافية الكويتية مساند ومعاون للهيئة لتحقيق رسالتها السامية.

ولفت الى ان جمعية الشفافية الكويتية، ستستمر في الدفع نحو استكمال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشيرا الى ان هذا يشمل ضرورة إقرار وتعديل عدد من القوانين، وهي إصدار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام، وإصدار قانون حق الاطلاع والمعني بحرية الوصول إلى المعلومات، وإصدار وتعديل قوانين أخرى، ومنها: إصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية، وتعديل قانون المناقصات العامة، وغيرها.

**وزير التربية: غرس مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد في سن مبكرة بنفوس أبنائنا**

ذكر وزير التربية ووزير التعليم العالي د. نايف الحجرف في تصريح للصحافيين ان الرعاية السامية لصاحب السمو الامير للمنتدى السابع الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية لها دلالة واضحة على دعم القيادة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني المعنية التي تساهم مع الجهود الرسمية في مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة

وتابع قائلاً: وما يعطي المنتدى اهمية هذا العام هو العنوان الذي تم اختياره وهو حوكمة التعليم «نزاهة التعليم وتعليم النزاهة»، بما يؤكد على اهمية ان تنسم المنظومة التعليمية بالنزاهة والشفافية، مضيفاً: وان لم تتخذ اي خطة تنموية طموحة من التعليم انطلاقاً وركيزة فلن تكن قادرة على تحقيق اهدافها، مشدداً على اهمية غرس مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في سن مبكرة بنفوس ابنائنا الطلبة في مختلف المدارس والجامعات، لاسيما ان النزاهة هي ليست دروس تعلم بل هي مبادئ وقيم تكتسب من خلال الممارسة اليومية وتكاتف وتضافر جهود رسمية ومجتمعية سواء في المدرسة او الاسرة، وايضا لوسائل الاعلام دور في تعزيز تلك المفاهيم.

واكد د. الحجرف ان توصيات المؤتمر ستكون قيمة مضافة تعين القائمين على التعليم العام والعالي لاتخاذ كل ما من شأنه تطوير منظومة التعليم في الدولة.

### السويدان لتدريس مواضيع النزاهة والأمانة للطلبة

قال الداعية طارق السويدان ان موضوع الشفافية يشغل باله من عدة سنوات، معرباً عن سعادته بالمشاركة في منتدى الشفافية السابع، لاسيما ان موضوعه يتعلق بمصادر التعليم وقد سبق ان عملنا دورات حول تعليم القيادة وتعليم الامانة فمثل هذه المواضيع ان لم تغرس في الطفل من الصغر يصعب ان نغرسها عند الكبر، ولذلك يأتي هذا الموضوع ليؤسس هذا المبدأ، وكما يقول العرب قديماً الحرب اولها كلام وبعض الناس يقول ما الفائدة من هذه المؤتمرات؟، حيث ان فائدتها تؤسس للفكر والمناهج الذي يؤسس بتغيير الشخصية وهذه المسألة في منتهي الأهمية ولا بد أن تكون هناك مناهج تعلم في نفوس أطفالنا منذ نعومة أظافرهم.

وأفاد السويدان بأن الفساد الحالي هو السبب الثاني في تعطيل الامة والأمر الأساسي هو الاستبداد السياسي، وحجم الفساد المالي الكبير لا احد يتخيله، حيث انني كنت في زيارة للرئيس التركي وقال لي انني عندما كنت رئيساً لمدينة اسطنبول استطعت في سنة واحدة توفير 20 مليار دولار وهذه مدينة واحدة فتخيلوا لو تحولت هذه المليارات الى التعليم والصحة فكيف سيكون حال امتنا.

واقترح السويدان أن يتم تدريس مواضيع النزاهة والأمانة للطلبة من خلال مناهج بناء الشخصية، حيث ان هذه اهم من الرياضيات والعلوم وغيرها لأنها تعلم الطالب ان يكون طالباً صالحاً.

### النمش: الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالكويت توطد أواصر التعاون مع الهيئات الدولية المشابهة

أوضح رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالكويت المستشار عبدالرحمن النمش ان الهيئة المعنية بمكافحة الفساد سواء في التعليم او في جميع قطاعات الدولة، موضحة ان مكافحة الفساد في التعليم تخلق جيلاً قادراً على مكافحة الفساد في جميع المجالات.

واعرب النمش عن سعادته للمشاركة في اعمال المنتدى السابع لجمعية الشفافية الكويتية والخاص بحوكمة التعليم، لافتاً الى ان قانون الهيئة ينص على المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في جميع الانشطة التي من شأنها خدمة المجتمع.

من ناحية أخرى، قال النمش: بعدما انتهينا من تأسيس مجلس ادارة الهيئة بدأنا بتشكيل فرق عمل خاصة بالهيكيل التنظيمي واللائحة التنفيذية بالإضافة الى اننا قمنا بإعداد الميزانيات الخاصة بالهيئة وانتداب بعض الموظفين في قطاعات الدولة المعنيين بالشؤون الادارية والمالية، معلناً ان العمل جار حالياً للانتهاء من صياغة اللائحة التنفيذية والتي من شأنها تنظيم عمل الهيئة وانطلاقها في المراحل القادمة فضلاً عن الاهتمام بالجانب التوعوي والاعلامي والوقائي لاسيما الجانب الدولي كون الهيئة مرتبطة بمقومات دولية ترتبط بالمنظمات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد

وكشف النمش ان الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالكويت توطد حالياً اواصر التعاون مع الهيئات الدولية المشابهة من اجل تبادل الخبرات وتحديد أطر التعاون فيما بينها.

## البدر: يجب تقنين امتحانات المقررات الدراسية

في تصريح خاص لـ «الأنباء»، أكد مدير جامعة الكويت د.عبداللطيف البدر انه لا يوجد تعليم من دون نزاهة فلا بد ان يكون التعليم نزيهاً، موضحاً ان نزاهة التعليم تأتي من الاشخاص، مشدداً على اهمية ضبط التعليم وان يكون وفقاً لمسطرة واحدة ومن اهمها الامتحان العام الشامل في المدارس.

وتابع قائلاً: لابد من التركيز على الامتحان الوطني، لافتاً الى انه يجب تقنين امتحانات المقررات الدراسية وتكون عن طريق الاقسام والكليات وليس عن طريق الافراد لأنه عندما تكون عن طريق الافراد تكون معتمدة على هذا الفرد الذي قد يكون حازماً جداً او ليناً جداً.